الأمم المتحدة
A/HRC/52/72
الجمعية العامة
Distr.: General
5 January 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير – 31 آذار/مارس 2023

البندان 3 و5 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية

هيئات وآليات حقوق الإنسان

الدورة الرابعة لمنتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

تقرير الرئيسة

موجز

عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 14/28 و4/46، عُقدت الدورة الرابعة لمنتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في جنيف يومي 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وكان موضوعها "تعزيز الديمقراطيات من أجل إعادة البناء على نحو أفضل: التحديات والفرص". ويتضمن هذا التقرير موجزاً لمناقشات المنتدى واستنتاجاته وتوصياته.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان بقراره 14/28 منتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون من أجل إتاحة منبر لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتصلة بالعلاقة بين هذه المجالات، وتحديد وتحليل أفضل الممارسات والتحديات والفرص المتاحة للدول في جهودها الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 4/46 سيكون موضوع الدورة الرابعة للمنتدى هو "تعزيز الديمقراطيات من أجل إعادة البناء على نحو أفضل: التحديات والفرص".

2- وطلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 14/28 إلى رئيس المجلس أن يعيّن رئيساً للمنتدى لكل دورة. وعينت السفيرة والممثلة الدائمة لجزر البهاما لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، باتريشيا أ. هيرمانس، رئيسة للدورة الرابعة للمنتدى.

3- وأُعدّ جدول الأعمال المؤقت المشروح[1] للدورة الرابعة للمنتدى استناداً إلى إسهامات الجهات المعنية صاحبة المصلحة[2]. ويتضمن هذا التقرير موجزاً للمناقشات التي دارت، علاوة على توصيات المنتدى.

4- وعُقدت الدورة الرابعة للمنتدى في جنيف، وانضم إليها بعض المشاركين عبر الإنترنت، يومي 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وحضر المنتدى ممثلون عن الدول، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والهيئات الإقليمية والحكومية الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية.

ثانياً- افتتاح المنتدى

5- ذكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، فيديريكو فيليغاس، في ملاحظاته الافتتاحية، أن المجلس تناول في قراره 14/28 أهمية مواصلة الحوار بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وقد أصبح المنتدى منذ إنشائه منبراً لعرض التجارب والتحديات والممارسات الجيدة لضمان احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في بيئة تتسم بالاحترام والتفاهم المتبادلين. وباختيار موضوع "تعزيز الديمقراطيات من أجل إعادة البناء على نحو أفضل: التحديات والفرص" في سياق التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، شجع المجلس الدول على إعادة تأكيد التزامه الكامل بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتبارها مخططاً لإعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة. وشجع المجلس الدول أيضاً على تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات، وإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، وضمان أن تكون عمليات اتخاذ القرار أكثر تجاوباً وشمولاً وأكثر انفتاحاً على المشاركة وأوسع تمثيلاً. وبالنظر إلى أن الأزمات قد تؤدي إلى ظهور الفرص، فقد أتاح المنتدى منبراً للتفكير في تأثير الجائحة على المؤسسات والعمليات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد يساعد تحليل مدى قدرة المؤسسات والعمليات الديمقراطية على الصمود في تحديد الثغرات في التأهب للأزمات العالمية في المستقبل.

6- وركز مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، في بيانه الافتتاحي، على الثقة بوصفها المفهوم المركزي الذي يقوم عليه موضوع المنتدى وأساس الديمقراطيات الحديثة. وسلط الضوء على أزمة الثقة المستمرة، والتي تتضح من تصاعد الحركات الاجتماعية والاحتجاجات. وأشار إلى أن انعدام الثقة، الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19، قد مسّ أساس العقد الاجتماعي بين السكان والمؤسسات، في حين أن أقوى الديمقراطيات قد تأثرت بالتضليل الإعلامي والمعلومات المضللة وعدم اليقين، إلى جانب

(1) A/HRC/FD/2022/1.

(2) متاح في الرابط www.ohchr.org/democracyforum.

فقدان سبل العيش وسرعة تغير الاستجابات السياساتية. وكان للتحديات المتصلة بالجائحة في مجال حقوق الإنسان أثر سلبي على الأداء السليم للديمقراطيات وعلى الحيز المدني، بما في ذلك عن طريق إساءة استخدام تدابير الطوارئ وتعليق أنشطة المؤسسات القضائية والإدارية. ولاحظ أن هناك ثلاثة عناصر حاسمة الأهمية لاستعادة الثقة بين الحكومات والشعوب التي تخدمها، وكذلك مع جميع فئات المجتمع، وهي: (أ) إنشاء مؤسسات أقوى؛ (ب) المشاركة الحقيقية؛ و(ج) توفير حيز مدني مستقل وقوي. ولن يتسنى إحياء الثقة في القرارات والمؤسسات الحكومية، وهو أمر حاسم الأهمية لشرعية الديمقراطيات وعملها، إلا عن طريق الشمول الحقيقي والحوار والمساءلة ومراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويمكن ضمان شمول المشاركة وتنوعها بالاستماع لصوت الفئات الأكثر تضرراً والفئات الأقل تمثيلاً، في حين أن تهيئة بيئة آمنة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني من شأنه أن يفضي إلى ممارسة الحقوق التمكينية. وشدد على أن الحيز المدني، بجميع أشكاله، ضروري لبناء الثقة، في حين أن وجود مجتمع مدني نابض بالحياة، ووسائط إعلام حرة، وأوساط أكاديمية ملتزمة هي عناصر حيوية لإيجاد نسيج اجتماعي سليم.

7- وذكرت رئيسة الدورة الرابعة للمنتدى أن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم العديد من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المرتبطة بالتدهور الاقتصادي وتزايد أوجه عدم المساواة وتغير المناخ، وكلها تشكل تهديداً خطيراً لقدرة الديمقراطية على الصمود. وكشف فقدان الوظائف الناجم عن التدهور الاقتصادي المرتبط بكوفيد-19 عن نقاط ضعف في أنظمة الحماية الاجتماعية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى عدم استقرار سياسي وعدم الثقة في الحكومات. ومن الدروس المستفادة من الأزمة أن البلدان التي وفرت فرصاً اجتماعية أكثر تكافؤاً بين سكانها كانت أقل عرضة لضعف ديمقراطياتها. وقد كشفت الجائحة أيضاً عن أوجه عدم مساواة راسخة أبطأت التقدم الديمقراطي. وقالت إن أثر الجائحة والتصدي لها كان لهما تأثير على جميع الفئات السكانية، ولكن بشكل خاص على الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب، مثل الأشخاص الذين يعيشون في فقر، والنساء، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات الإثنية والعرقية، والشعوب الأصلية. وأخيراً، كانت الجائحة بمثابة تمرين على الأزمات العالمية في المستقبل، مثل تغير المناخ، الذي يشكل أيضاً تهديداً وجودياً للبشرية له آثار بعيدة المدى ومدمرة. فهو يزيد من حدة أوجه عدم المساواة، ويزيد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ويشرد السكان، ويهدد التنمية المستدامة، ويمكن أن يؤدي إلى اضطرار البلدان إلى التنازل عن أهدافها الديمقراطية. وفي المقابل، فإن الاستجابات المستدامة لأزمة المناخ تتطلب نهجاً وآليات ديمقراطية قوية، مثل إشراك الجميع في عملية صنع القرارات، وعمليات المساءلة القوية، والاعتراف بالدور الأساسي لوجود وسائل إعلام مستقلة، والتدفق الحر للمعلومات السليمة، والإبداع، ومشاركة منظمات المجتمع المدني مشاركة نشطة في صنع السياسات. وأشارت إلى أن قدرة هذه الآليات الديمقراطية قد وضِعت على المحك أثناء جائحة كوفيد-19. ويطرح تغير المناخ تحديات هائلة بنفس القدر.

ثالثاً- التعلم من الشدائد: تحديد تراجع الديمقراطية المرتبط بالجائحة

ألف- المناقشة

8- أثناء مناقشة البند 2 من جدول الأعمال، شارك في حلقة النقاش الأمين العام لمجتمع الديمقراطيات، توماس إ. غاريت؛ وبياتا بالوغوفا، رئيسة تحرير صحيفة SME والنائبة السابقة لرئيس المجلس التنفيذي للمعهد الدولي للصحافة؛ ورايسا بلينتاني، منسقة برنامج تعزيز الحيز الديمقراطي في منظمة كونيكتاس لحقوق الإنسان؛ وكليمون نيالتسوسي فولي، المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات.

9- وركزت حلقة النقاش على تأثير جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون والعمليات والمؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وناقش المشاركون التحديات المتعلقة بالجائحة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها، والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ونظروا أيضاً في الطرق التي أثرت بها الجائحة والاستجابات الطارئة لها على حقوق الإنسان للمرأة، مما أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الجنسانية، بما في ذلك قدرة المرأة على المشاركة في الشؤون العامة.

10- وتحدث السيد غاريت عن تراجع الديمقراطية والعمل المتضافر لتعزيز صمودها. وسلط الضوء على أهمية الحوار لتحسين فهم التأثير الكامل للجائحة على حقوق الإنسان والديمقراطية، ودعم الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز الديمقراطية في عالم ما بعد الجائحة وفي مواجهة الأزمات الجديدة والناشئة. وقد أدت الأزمة الصحية العالمية إلى استنفاد قدرة الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم وأثرت تأثيراً كبيراً وبطرق عدة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلى الرغم من أن التصدي للجائحة تطلب اتخاذ تدابير طارئة ضرورية لحماية الصحة العامة، فقد أسيء استخدام هذه التدابير في بعض البلدان لفرض قيود على الحريات المدنية والعمليات الانتخابية. وكان أحد الدروس المستفادة من الجائحة هو الحاجة إلى دعم القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع اتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على سلامة المجتمعات في أوقات الأزمات. وأشار إلى أن الحوكمة الديمقراطية، بما تتضمنه من انفتاح وشفافية ومساءلة وإدماج واحترام لحقوق الإنسان، هي ما مكّن الديمقراطيات من التغلب على التحديات، واستيعاب الدروس المستفادة وإعادة البناء على نحو أفضل. وينبغي أن تكون حماية القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان دائماً في صميم أي استجابة للأزمات. وأخيراً، شدد على ضرورة بناء ديمقراطيات شاملة عن طريق ضمان مشاركة المجتمع المدني مشاركة هادفة بوصفه شريكاً رئيسياً للحكومات في التصدي للأزمات، وتعميم المساواة بين الجنسين، وتعزيز إدماج الشباب، والاعتراف بالدور الهام للتكنولوجيات الجديدة في دعم الحوكمة الديمقراطية الفعالة والخاضعة للمساءلة.

11- وطرحت السيدة بالوغوفا وجهات نظرها حول تأثير عمليات التصدي لجائحة كوفيد-19 على وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية باعتبارها حجر الزاوية في مجتمعات ديمقراطية. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن الصحفيين يعملون دائماً تحت الضغط، إلا أن الجائحة جعلت الوصول إلى المعلومات الرسمية المتعلقة بالصحة أكثر صعوبة، مع تزايد الهجمات عبر الإنترنت وحملات التضليل، مما أثر على جودة التقارير والصحة العقلية للصحفيين. وفي أثناء الجائحة، اضطلعت وسائط الإعلام المستقلة بدور الرقيب على التدابير الحكومية الرامية إلى الحد من أثر الجائحة، مع مواصلة شرح التدابير التي اتخذتها الحكومات، على الرغم من الافتقار للمعلومات الموثوقة. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما رفض مسؤولو الدول التقارير الناقدة باعتبارها خطراً على الصحة العامة أو حتى لكونها ضد مصالح الدول. وقد سجل المعهد الدولي للصحافة 473 انتهاكاً لحرية الإعلام في جميع أنحاء العالم في شكل اعتقالات أو توجيه اتهامات، وتقييد الوصول إلى المعلومات، وفرض الرقابة، والإفراط في إصدار اللوائح بشأن الأخبار المضللة، والاعتداءات اللفظية أو البدنية[3].

12- وركزت السيدة بلينتاني على أثر الجائحة والاستجابات الطارئة على المرأة، ولا سيما حقها في المشاركة في الشؤون العامة. وأشارت إلى الصعوبات التي تكتنف تعزيز الحيز الديمقراطي في سياق استمرار تراجع الديمقراطية القائمة على المشاركة في مختلف البلدان. ولتوضيح هذه النقطة، ركزت على أثر الجائحة على حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية للفئات الضعيفة في البرازيل، بمن في ذلك النساء

(3) المعهد الدولي للصحافة، مرقب انتهاكات حرية الصحافة المرتبطة بتغطية أخبار جائحة كوفيد-19. متاح في الرابط https://ipi.media/covid19-media-freedom-monitoring/ (جرى تصفحه في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022).

في الأحياء الفقيرة، والسكان السود، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، ومجتمعات الشعوب الأصلية وكويلومبولا. فقد عانت هذه الفئات أكثر من غيرها من محدودية فرص الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، ومن زيادة العنف، والإقصاء، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، والافتقار إلى بيانات شفافة ومفصلة، ومحدودية المشاركة في رسم وتنفيذ السياسات التي تؤثر عليها. وتفيد التقارير بأن المهاجرات يواجهن حواجز إضافية في الحصول على إعانات الطوارئ، فضلاً عن زيادة عمليات الإخلاء التعسفي وإعادة التوطين في مساكن رديئة النوعية. وذكرت أيضاً بعض الأمثلة الإيجابية للمبادرات التي يقودها المجتمع المحلي للتخفيف من أثر الجائحة على أكثر الفئات حرماناً، مثل مبادرة "ريديس دا ماري" التي تقودها النساء، والتي لم تقتصر على توفير الحد الأدنى من ظروف البقاء لحوالي 000 70 شخص في 16 من الأحياء الفقيرة في ريو دي جانيرو، البرازيل، بل قدمت أيضاً موجزات أصدقاء المحكمة إلى المحكمة العليا في البرازيل في سياق إجراء دستوري يهدف إلى التصدي لحالات الوفيات في الأحياء الفقيرة في ريو دي جانيرو على أيدي المسؤولين عن إنفاذ القانون.

13- وقال المقرر الخاص إن الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات أمر حاسم الأهمية للديمقراطية وأداة هامة تمكن الناس، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون على هامش المجتمع، من تغيير العالم من حولهم، والدفاع عن حقوقهم وتشكيل مستقبلهم. وأعرب عن قلقه إزاء الهجمات المكثفة على تلك الحقوق وعلى قدرة المجتمع المدني على دعم الاستجابة الفعالة للأزمات، كجزء من اتجاه عالمي يتعلق بتراجع الديمقراطية وصعود الاستبداد. وأعرب عن قلقه بوجه خاص إزاء عسكرة إدارة الأزمات، بوجه عام، وإزاء بعض التدابير التي تؤثر سلباً على ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بوجه خاص. وشملت هذه التدابير اعتماد قوانين طوارئ واسعة النطاق، وتدابير للحكم بموجب مراسيم، وتدابير تعاقب على نشر "الأخبار المضللة" من أجل إسكات المنشقين والمعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمحتجين ومراقبتهم ومضايقتهم، والتلاعب بالرأي العام، وسن قوانين تمنح سلطات واسعة لسلطات إنفاذ القانون للمراقبة عن طريق إضعاف التشفير أو إغلاق الإنترنت. وشدد على أن احترام الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات يمكن أن يقلل من تراجع مصداقية الحكومة، وخطر تفاقم الصراع، ويمكّن المجتمعات المحلية من الاستجابة والتكيف مع التغييرات الناجمة عن الأزمة والاستعداد بشكل أفضل لحالات الطوارئ المماثلة في المستقبل.

14- وأثناء المناقشة، أشار المشاركون إلى تراجع الديمقراطية وزيادة المخاوف بشأن حقوق الإنسان بسبب جائحة كوفيد-19، وأقروا بالحاجة إلى تعزيز الديمقراطية استجابة للأزمة عن طريق التمسك بالقيم الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على جميع المستويات، وضمان حيز آمن للمجتمع المدني، وإعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية وحماية الفقراء والأكثر ضعفاً. وبالتالي استعادة الثقة في المؤسسات الحكومية. وسلم المشاركون بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بوصفهما دعامتين أساسيتين للديمقراطيات، ولا سيما في أوقات الأزمات الكبرى؛ غير أن بعض المتكلمين حذروا من خطر تجاوز الخط الرفيع الفاصل بين تدعيم المؤسسات والنزعات الاستبدادية. واتفق المشاركون أيضاً على أن التضامن الدولي، الذي يتسم بعمليات ومؤسسات متعددة الأطراف ديمقراطية وشاملة، هو الحل الرئيسي للتحديات العالمية.

15- وشدد المشاركون على الأثر السلبي للجائحة على الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في المشاركة في الشؤون العامة، وعلى أهمية الوصول إلى المعلومات الموثوقة بالنسبة لأي مجتمع ديمقراطي وللتمتع الكامل والفعال بجميع حقوق الإنسان الأخرى. وأُشير أيضاً إلى التأثير السلبي العام للجائحة والتصدي لها على المشاركة الديمقراطية، لا سيما في سياق عدم نجاح الانتخابات أو تأجيلها، وإساءة استخدام التدابير المتعلقة بالصحة لمنع مراقبة الانتخابات أو الحد منها

بشـدة، والافتقار إلى الشـفافية والحوار المفتوح والمشـاركة في صـنع القرارات المتعلقة بعمليات الإغلاق وغيرها من القيود. وأشـار العديد من المشـاركين إلى الأثر غير المتناسـب للجائحة على المرأة، ولا سـيما حقها في العمل، حيث إن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النسـاء في المنزل لا تعتبر مساهمة اقتصادية. وورد أن النساء والفتيات المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات والصحفيات يواجهن أشكالا متعددة الجوانب من التمييز. وأشار بعض المتكلمين إلى الأثر السلبي للجائحة على حق الأطفال في التعليم الجيد، حيث تأثرت الفتيات بشكل غير متناسب بإغلاق المدارس، مع الاعتراف بأن هذا الأثر السلبي يشكل تهديداً محتملاً للديمقراطية.

16- وكرر المشـاركون في ملاحظاتهم الختامية تأكيد الأهمية القصـوى لدعم القيم الديمقراطية أثناء الأزمات، ودعوا إلى مشـاركة المرأة مشـاركة هادفة في الحياة العامة لضـمان صـمود الديمقراطية، ودعوا الدول إلى تعزيز التضـامن الديمقراطي والعمل المتعدد الأطراف. وشـددوا على الدور الأسـاسـي لوسـائط الإعلام الحرة وأشاروا إلى أن حماية الصحفيين مسألة دولية هامة لا تقتصر على المجال الوطني. وأخيراً، دعوا إلى رفع جميع تدابير الطوارئ المتخذة أثناء الجائحة والتي لا تزال سـارية في بعض البلدان واستُخدمت لإسكات المعارضة السياسية.

باء- التوصيات

17- **ينبغي للدول أن تعطي الأولوية للعناصر الرئيسية للتعافي المستدام في استراتيجياتها لما بعد جائحة كوفيد-19، بما في ذلك حماية القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعالجة أوجه عدم المساواة، ووضـع عقد اجتماعي جديد، والاعتراف بالدور الأسـاسـي للمجتمع المدني، والنهوض بالتنمية المستدامة، وتأمين صحة البيئة.**

18- **وينبغي للدول أن تركز على اسـتعادة الثقة بين الحكومات والشـعوب التي تخدمها، وكذلك مع المجتمع بأسره، عن طريق مؤسسات أقوى، ومشاركة حقيقية، وحيز مدني حر.**

19- **وفي الظروف الطارئة، يجب أن تكون الإجراءات الحكومية ضـرورية ومتناسـبة ومؤقتة الطابع وغير تمييزية، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسـان. ويجب ألا تسـتخدم الأزمات، مثل جائحة كوفيد-19، ذريعةً للحد من الحيز الديمقراطي والمدني أو التقليل من احترام سـيادة القانون والالتزامات الدولية. وينبغي عدم استخدام تدابير الطوارئ لتقييد عمل منظمات المجتمع المدني والصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام.**

20- **وينبغي للدول أن تعيد النظر على وجه السـرعة في التدابير الطارئة التي لا تزال قائمة وتؤثر سـلباً على الإعمال الكامل لحقوق الإنسـان. ومن المهم ضـمان أن تظل القيود اسـتثنائية، على النحو المحدد بدقة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية، وأن تخضـع للتدقيق من جانب البرلمان وغيره من الضمانات الديمقراطية.**

21- **وينبغي للدول أن تعترف بالمجتمع المدني كشريك اسـتراتيجي رئيسـي في التصـدي للأزمات، لا سيما دوره الحيوي في إذكاء الوعي، والإعراب عن الشواغل، ونشر المعلومات، وصياغة سياسات شاملة، وتقديم الدعم للمجتمعات الضـعيفة، ومساءلة الحكومات. وتتوقف فعالية تدابير التعافي بشكل عام على قدرة الدول على ضمان مشاركة الجمهور وثقته، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق شراكة حقيقية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.**

22- **وينبغي للدول أن تكفل المشاركة الهادفة للمرأة في الحياة العامة وصنع القرار. وينبغي تعميم المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحكم والسياسات. ويجب أن يصبح ذلك مبدأً أساسياً للسياسة العامة وأن يُفهم على أنه لبنة للبناء ونتيجة للديمقراطية الحقيقية.**

23- **وينبغي للدول أن تكفل إدماج الشباب باعتبارهم عنصراً أساسياً في تعزيز الديمقراطية ومنع تراجعها. ويؤدي الشباب دوراً حاسماً في تشكيل عالم أكثر شمولاً، ومن المهم أن تعزز الحكومات الديمقراطية مشاركة الشباب وانخراطهم الهادف في الحياة العامة.**

24- **ويجب أن تكون حماية حرية وسائل الإعلام وضمان حرية الوصول إلى المعلومات جزءاً أساسياً من إدارة الأزمات وتحقيق صمود الديمقراطية. وينبغي للدول أن تضطلع بدور نشط في مكافحة التضليل الإعلامي وتعزيز محو الأمية الإعلامية. وينبغي لها أن تعزز الحماية التشريعية للصحفيين وأن تتخذ تدابير عملية لحمايتهم من التهديدات والاعتداءات. ويجب أن يكون دعم الصحافة المستقلة جزءاً من استراتيجية مؤسسات الدولة كأحد ركائز التزامها بالديمقراطية.**

رابعاً- اللبنات الأساسية لإعادة البناء: إنشاء مؤسسات أقوى وتعزيز الثقة في الحكومة

ألف- المناقشة

25- أثناء مناقشة البند 3 من جدول الأعمال، كان أعضاء فريق المناقشة هم تشارلز فومباد، أستاذ القانون الدستوري المقارن في مركز حقوق الإنسان بجامعة بريتوريا، ومدير معهد القانون الدولي والمقارن في أفريقيا؛ وكريس ثورنهيل، أستاذ القانون في جامعة مانشستر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وكلوديا إسكوبار ميخيا، المحامية والقاضية السابقة، والأستاذة الزائرة المتميزة في مركز مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية والفساد، جامعة جورج ميسون بالولايات المتحدة الأمريكية، والمديرة التنفيذية لمنظمة *كن عادلاً*؛ ودياه رورو إستي ويديا بوتري، عضو مجلس النواب الإندونيسي.

26- وركزت حلقة النقاش على أدوات محددة تهدف إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتحديداً على تعزيز الرقابة البرلمانية والقضائية، بما في ذلك من حيث التنوع والتمثيل، وزيادة الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف القانونية، بما في ذلك عبر الإنترنت، والاعتراف بآليات العدالة غير الرسمية المتوافقة مع سيادة القانون، وتعزيز احترام مبدأ الفصل بين السلطات وأهمية استقلال القضاء. واستخدمت الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 لاستكشاف سبل زيادة ثقة الجمهور في القطاع العام، ومن ثم تعزيز شرعية قرارات الدولة وإمساكها بزمام الأمور العامة.

27- وطرح السيد فومباد وجهات نظره بشأن الوضع الحالي للمؤسسات الديمقراطية في أفريقيا بعد الجائحة وطرق تعزيزها مع تعزيز الثقة في الحكومة. وأشار إلى أن الإصلاحات الدستورية عقب عام 1990 في كثير من البلدان الأفريقية قد أدخلت تدابير ترمي إلى تقييد السلطات أثناء حالات الطوارئ من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، ومثلما اتضح خلال جائحة كوفيد-19، لا تزال هذه الأطر ضعيفة. وأعرب عن قلقه إزاء قيام العديد من الحكومات بتنفيذ تدابير قاسية أثناء الجائحة بهدف السيطرة على الفيروس. واغتنمت الأنظمة الاستبدادية هذه الفرصة لممارسة سلطة مطلقة، وإسكات منتقديها، وتقويض سيادة القانون. ونتيجة لذلك، تضاءلت الثقة في المؤسسات بشكل خطير. وكانت المؤسستان الرئيسيتان للحكم الديمقراطي، أي البرلمانات والمحاكم، الأكثر تضرراً من عمليات الإغلاق ولم تتمكنا من ممارسة وظائفهما الرقابية العادية. وبسبب عمليات الإغلاق، لم تتمكن البرلمانات في جميع

أنحاء القارة من الانعقاد أو نظمت جلسات عبر الإنترنت فقط. ولم تتمكن المحاكم من العمل إلا في عدد قليل من البلدان، وبشكل محدود، مما أدى إلى تراكم كبير للقضايا. وفي عدد من البلدان، استخدمت الحكومة الجائحة ذريعةً لتأجيل الانتخابات. وكان لعمليات الإغلاق تأثير غير متناسب على وصول الفئات الفقيرة والمهمشة إلى العدالة في وقت كانوا في أمس الحاجة إليها. كما تأثر الوصول إلى العدالة تأثراً شديداً بالفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية وبين الأجيال الأكبر والأصغر سناً.

28- وركز السيد ثورنهيل على تغير طبيعة السلطة التنفيذية بعد الجائحة، والتهديد الذي يشكله هذا التغير على الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن الأجهزة التنفيذية في مختلف النظم الدستورية الوطنية باتت تعمل باستقلالية كبيرة بشكل غير معتاد في أعقاب جائحة كوفيد-19، وتولت في بعض الأحيان وظائف مرتبطة عادة بالهيئات التشريعية أو تجاوزت القيود المفروضة على وظائفها بموجب الحقوق الأساسية الواردة في القانون الدستوري الوطني وفي القانون الدولي. وفي العديد من البلدان، جرى التعامل مع الجائحة باعتبارها حالة طوارئ أمنية وطنية وما ترتب على ذلك من إعطاء الأولوية للأمن على حساب حقوق الإنسان، على الصعيد العالمي تقريباً، مما أدى إلى إضعاف الحقوق الإجرائية والموضوعية على حد سواء. وكان الجانب الأول واضحاً، لا سيما من حيث تأثيره على الحقوق المتعلقة بالحكم الرشيد وإخضاع سلطة الشرطة للمساءلة. وكان إضعاف الحقوق السياسية أيضاً نتيجة واضحة للجائحة، حيث لم تُحم الحقوق الأساسية للجمعيات السياسية والاحتجاجات السلمية. وكان التأثير على الحقوق الاجتماعية أكثر تعقيداً، بيد أن تراجع الحقوق الصحية، وحقوق التعليم، في المقام الأول، كان ملموساً. ومن المرجح ألا يعاد توطيد الديمقراطية إلا إذا استخدم المسؤولون التنفيذيون سلطاتهم لإعادة ربط وظائفهم بالمجتمع، وتعزيز الحقوق الأساسية من أجل الربط بين الحكومة والمواطنين.

29- وعرضت السيدة إسكوبار ميخيا وجهات نظرها بشأن تمكين القضاة وتعزيز المؤسسات القضائية الموثوقة، استناداً إلى خبرتها العملية في سلك القضاء في غواتيمالا. وأشارت إلى أن إرساء الاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية يشكل تحدياً خاصاً للديمقراطيات الفتية والبلدان التي شهدت نزاعات مسلحة. ولكي تعيش المجتمعات في سلام ووئام وتكفل حقوق الإنسان لأضعف فئات السكان، لا بد من إعطاء الأولوية للوصول إلى العدالة. فقد اعترفت المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالوصول إلى العدالة كحق أساسي وعامل لتوطيد جميع حقوق الإنسان الأخرى. ورأت أن التحقيق الكامل للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يتطلب من الحكومات تحديد ومعالجة ثغرات النظام القضائي التي تعوق الوصول إلى العدالة، مثل القيود المالية والحواجز البيروقراطية المرهقة والافتقار إلى التنسيق والاستقلال والنزاهة، التي تؤدي جميعها إلى تفشي الفساد والإفلات من العقاب وما يترتب على ذلك من فقدان لمصداقية القضاء. وسلطت الضوء على الأثر الإيجابي للمساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلطة القضائية في غواتيمالا.

30- وأشارت السيدة ويديا بوتري إلى أن الأزمة الحالية تمثل فرصة جيدة للتركيز على إيجاد حلول للتعافي أكثر شمولاً واستدامة. وفي هذا السياق، أبرزت الحاجة إلى تعزيز الرقابة البرلمانية، لا سيما من حيث التنوع والتمثيل. وقالت إنه على الرغم من أن الديمقراطية لا تتطلب بالضرورة أن تعكس المؤسسات الخصائص الديمغرافية، فإن تعزيز مشاركة النساء والشباب في البرلمانات أمر أساسي لضمان تنوع الآراء في صنع القرار، وإدماج مجموعة متنوعة من الخبرات والمهارات في الحلول السياساتية وتصميم سياسات مستدامة تمثل احتياجات جميع المواطنين. وعلى الرغم من أن النساء يشكلن حوالي نصف سكان إندونيسيا وأن الشباب يشكلون 24 في المائة تقريباً من مجموع السكان، فإن تمثيلهما في برلمان إندونيسيا يبلغ نحو 20 في المائة. وأخذ عدد النساء في البرلمان يتزايد باطراد، بفضل عدد من المبادرات التشريعية، لا سيما اشتراط أن تكفل الأحزاب السياسية أن تكون نسبة 30 في المائة على الأقل من أعضائها من

النساء، وأن تكون هناك مرشحة واحدة على الأقل مقابل كل ثلاثة مرشحين. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى أنه إلى جانب كفالة التمثيل المتوازن، يمكن أيضاً تعزيز الدور الرقابي للبرلمان في جميع الدول عن طريق العمل الجماعي للبرلمانيين.

31- وفي سياق المناقشة، أشار العديد من المشاركين إلى الثقة باعتبارها حاسمة الأهمية في التصدي بصورة جماعية للأزمة، وأبرزوا في هذا السياق أهمية الثقة في السلطات الصحية، والعلم، ووسائط الإعلام، وفي الفصل بين السلطات باعتبار ذلك من المبادئ الأساسية للديمقراطية. وأشار العديد من المتكلمين إلى انعدام الثقة بين الناس والحكومات بسبب الجائحة، مما أدى إلى تفاقم الشعور بالحرمان والظلم والتمييز. ورأى البعض أن إنهاء أزمة الثقة يكمن في إيجاد نظم عدالة فعالة وسريعة الاستجابة تستند إلى سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وجعل الناس محوراً للعدالة، لا سيما أضعف الفئات، بما في ذلك الأقليات القومية واللغوية. وأعرب عدد من المشاركين عن اعتقادهم بأن تعزيز المؤسسات الديمقراطية وزيادة ثقة المواطنين بها لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق حوار علمي بناء وسياسات حكومية مبررة علمياً. ومن الحلول الأخرى التي اقتُرحت أثناء المناقشة، إعطاء الأولوية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بغية الوصول أولاً إلى من تخلفوا عن الركب، لأن الناس الأقل تعليماً والأفقر هم الأقل ثقة في المؤسسات.

32- وسلط المشاركون الضوء على ضرورة مكافحة الفساد بجميع أشكاله وزيادة مشاركة المواطنين في المجال العام، لا سيما عن طريق الضمانات الدستورية لإشراك النساء والشباب في صنع القرار، في كل من السياق الانتخابي والآليات التشاركية. وأشار بعض المتكلمين إلى استخدام المنصات الرقمية لتيسير التواصل بين المواطنين والسلطات كمثال على الممارسة التشاركية الجيدة.

33- وفي الختام، شدد المشاركون في حلقة النقاش على أثر الجائحة على الشباب وأهمية إعادة إرساء نظام للحقوق الاجتماعية، ولا سيما الحقوق المتعلقة بالتعليم؛ والاتجاه الخطير نحو عسكرة المجتمعات بعد الجائحة؛ ودور المجتمع الدولي في رفع قدرة البلدان على مكافحة الفساد في الجهاز القضائي ومكافحة جماعات الجريمة المنظمة التي تسيطر على المؤسسات القضائية؛ ودور المجتمع المدني في توحيد الجهود الوطنية من أجل إحداث التغيير.

باء- التوصيات

34- ينبغي للدول أن تعتمد أطراً دستورية وتشريعية قوية تكفل الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الطوارئ، مدعومة برقابة قوية. ويتطلب ذلك ضمان السماح للبرلمان بأداء مهامه الرقابية، والتزاماً راسخاً باحترام استقلال القضاء وتزويد المحاكم بالموارد البشرية والبنية التحتية اللازمة. ويلزم وضع تدابير الطوارئ بالتشاور الكامل مع منظمات المجتمع المدني في إطار عملية مفتوحة وشفافة.

35- وينبغي للدول أن تستخدم الدروس المستفادة من الجائحة لاستعراض وتعديل إجراءات عمل المؤسسات الأساسية، مثل المحاكم والبرلمانات، في سبيل التأهب للأزمات في المستقبل.

36- ومن أجل تدعيم المؤسسات، تحتاج الدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى إلى تعزيز مشاركة الأفراد في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم، وتعزيز ودعم العدالة التي تركز على الناس، والاستثمار في خدمات العدالة وحماية نزاهة آليات العدالة، وصياغة القوانين والسياسات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ودعم إنفاذها.

37- وينبغي للدول أن تسن تشريعات خاصة للتخفيف من أثر تدابير الطوارئ على أضعف الفئات، مثل كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمشردين، والمهاجرين، وملتمسي اللجوء، وضحايا العنف الجنساني، والأشخاص الذين يعيشون على خط الفقر أو تحته.

38- وينبغي للدول أن تحسن وصول المرأة إلى العدالة عن طريق النظم الرسمية وغير الرسمية على السواء، وأن تزيد من تمثيل المرأة في مؤسسات العدالة.

39- وينبغي إعطاء الأولوية لرقمنة عمل المحاكم، بما في ذلك تقديم وثائق المحكمة وجلسات الاستماع عن بعد، وتوفير التجهيزات اللازمة للمحاكم، من أجل تجنب وجود ثغرات في الحماية مستقبلاً. وينبغي تعزيز الابتكار في مجال العدالة، بما في ذلك عن طريق أدوات العدالة الإلكترونية، مع سد الفجوة الرقمية لتجنب إقصاء الضعفاء.

40- وينبغي للدول أن تضمن الاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية عن طريق ضمان أن تستند التعيينات في السلطة القضائية إلى الجدارة، وأن يكون عملها بعيداً عن أي تأثير خارجي.

41- ويجب على البرلمانات أن تسعى جاهدة إلى تأكيد وممارسة سلطاتها في مجالي الرقابة والتدقيق بمزيد من الصرامة، لضمان عدم إساءة استخدام فروع الحكومة الأخرى لسلطاتها أو استغلال أوقات الأزمات لتقويض المساءلة الديمقراطية والشفافية والشرعية واحترام سيادة القانون. وينبغي استخدام التعاون البرلماني الدولي ونقل المعرفة لتعزيز الرقابة البرلمانية.

42- وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في الممارسات الديمقراطية لإدارة الأمن، ليس في سياق الرقابة الديمقراطية على قوات الأمن فحسب، بل أيضاً عن طريق دور إدارة الأمن في إبطاء تراجع الديمقراطية.

خامساً- الأمر يهم الجميع: التماسك الاجتماعي ونظم التصدي والاستجابة التي تقودها المجتمعات المحلية

ألف- المناقشة

43- أثناء مناقشة البند 4 من جدول الأعمال، تألف أعضاء فريق المناقشة من جوليا لينينغر، رئيسة قسم "تَحوُّل النظام (اللانظام) السياسي" في المعهد الألماني للتنمية والاستدامة، وعضوة المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وعضوة مجلس إدارة مؤسسة السلام والتنمية؛ وتاتيانا فلاسيتش، نائبة أمين المظالم في كرواتيا؛ وشارلز كاجولويكا، المدير التنفيذي للمنظمة غير الحكومية "الشباب والمجتمع"؛ ومحمد منصور، نائب مدير "مركز الموارد" للمساواة بين الجنسين.

44- وركزت حلقة النقاش على أدوات وتدابير محددة تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والإدماج من أجل المساهمة في بناء مجتمعات سلمية وعادلة، وعدم ترك أي شخص خلف الركب، بما يتماشى مع استجابة الأمم المتحدة الشاملة لجائحة كوفيد-19، والتي تضمنت تعزيز التماسك الاجتماعي والاستثمار في أنظمة التصدي والاستجابة التي يقودها المجتمع المحلي كخطوة أساسية نحو التعافي الذي يفضي إلى التحول والاستدامة[4]. وناقش المشاركون أهمية تجديد العقد الاجتماعي لمعالجة الفوارق الاجتماعية

(4) *استجابة الأمم المتحدة الشاملة لكوفيد-19: إنقاذ الأرواح، وحماية المجتمعات، والتعافي على نحو أفضل*، الطبعة الثالثة (2021).

والاقتصادية الآخذة في الاتساع بسبب الجائحة، والتي شوهت العدالة الاقتصادية وهددت الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

45- وعرضت السيدة لينينغر وجهات نظرها بشأن تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق السياسات الاجتماعية وبشأن العلاقة بين التماسك الاجتماعي والديمقراطية. وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-19 فاقمت عدم المساواة الاجتماعية، في حين أن السياسات الوطنية الرامية إلى احتواء الجائحة قسمت المجتمعات من الداخل. وقد لاحظت الدول ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف تزايد الاستقطاب، فأعطت الأولوية لتعزيز التماسك الاجتماعي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الأدلة لتحديد أكفأ الأدوات لبناء التماسك الاجتماعي، بالنظر إلى طبيعته غير الملموسة. وفي محاولة لتعريف التماسك الاجتماعي، سلطت السيدة لينينغر الضوء على عناصره الرئيسية الثلاثة: (أ) الهوية الشاملة أو الشعور بالانتماء إلى كيان أكبر يتجاوز مجموعة الأقران؛ (ب) الثقة المتبادلة والثقة في الدولة؛ و(ج) التعاون من أجل الصالح العام، بما يتجاوز المصلحة الخاصة للشخص. وحذرت من الجانب المظلم للتماسك الاجتماعي الذي ينطوي على خطر متأصل يتمثل في إقامة روابط قوية داخل المجتمعات المحلية وليس فيما بينها، مما قد يؤدي إلى التشظي الاجتماعي. وثمة خطر آخر في الاعتماد المفرط على التماسك الاجتماعي يتمثل في تقاعس الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية. ويمكن للتماسك الاجتماعي أن يخفف من الصدمات الخارجية، لكنه لا يمكن أن يحل محل الدور القيادي للدولة في الإعمال الكامل للحقوق الاجتماعية والاقتصادية بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة. وأشارت إلى أن الأداء السليم للمؤسسات الديمقراطية، وتهيئة بيئة مواتية للتعددية، شرط أساسي للتماسك الاجتماعي. وخلال الجائحة، كانت صرامة التدابير الرامية إلى احتواء الفيروس أقل في المجتمعات التي تتسم بقوة التماسك الاجتماعي، ورُفعت بسرعة أكبر نظراً لتعاون الناس بشكل أفضل مع بعضهم البعض ومع سلطات الدولة.

46- وسلطت السيدة فلاسيتش الضوء على دور المجتمع المدني النابض بالحياة في التصدي للأزمات، وأشارت إلى أن الحيز المدني بكل تنوعه يشكل عنصراً أساسياً في بناء الثقة وتعزيز أصوات الذين لا يسمع صوتهم وتطوير التماسك الاجتماعي. وأشارت إلى مختلف الطرق التي ساهمت بها أنشطة منظمات المجتمع المدني في سيادة القانون والديمقراطية، بما في ذلك عن طريق المساهمة في تعددية وسائط الإعلام والحفاظ عليها، وتمكين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من الوصول إلى الآليات القضائية وغير القضائية، ودعم السلطات في مكافحة التمييز وجرائم وخطاب الكراهية، ومكافحة التضليل الإعلامي، وتعزيز محو الأمية الإعلامية، والمساهمة في صنع القوانين والسياسات ومراقبة تنفيذ التشريعات والأحكام القضائية. ولاحظت الدور الحاسم الذي اضطلع به المجتمع المدني خلال الأزمات الأخيرة، مثل مساعدة المشردين أثناء جائحة كوفيد-19، وإنشاء وحدة تنسيق إنسانية على مستوى القاعدة الشعبية قدمت الغذاء والدواء أثناء زلزال ضرب واحدة من أفقر المناطق في كرواتيا، ومساعدة اللاجئين الباحثين عن الأمان في كرواتيا. واختتمت كلمتها بالتشديد على الدور الحيوي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في عملها في مجال حقوق الإنسان، وأشارت إلى إعلان مراكش بشأن توسيع الحيز المدني وتعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، مع التركيز بوجه خاص على المرأة، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث عشر للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي عقد في مراكش، المغرب، في الفترة من 10 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر 2018، كأداة للتعاون الفعال بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

47- وركز السيد كاجولويكا على دور الشباب في تشكيل أدوات المساءلة السياسية. وقدم نموذج "بيان الشباب" الذي يناصره الشباب في ملاوي، وسلط الضوء على أفضل الممارسات والنجاحات في مجال مشاركة الشباب ودورها في تعزيز الديمقراطيات. وفي عام 2019، جرى حشد 65 منظمة شبابية

غير حكومية شكلت الحركة الشبابية الوطنية "حملة الشباب يقررون" من أجل تعزيز قدرة شباب ملاوي على التأثير في تحسين الحوكمة السياسية وإحداث تحول اقتصادي ومعالجة ضعف مساهمات الشباب، والحوار المحدود بشأن قضايا الشباب والفرص المحدودة للشباب للتأثير في سياسة التنمية والحوكمة بين الجولات الانتخابية. وجرى وضع البيان الوطني للشباب، الذي طوّر عن طريق مشاورات مكثفة وأقره فيما بعد رئيس ملاوي المنتخب، وحدد قضايا السياسات الانمائية التي تؤثر على الشباب، بهدف جعلهم أولوية للفاعلين السياسيين في الجولة الانتخابية 2019–2024. وكشكل من أشكال العقد الاجتماعي وأداة للمساءلة، وجّه البيان سياسات الحكومة المتعلقة بالشباب، وأعطى الشباب صوتاً موحداً في جهودهم المتعلقة بالدعوة، وأنشأ قناة اتصال بين الشباب والمسؤولين الحكوميين. وعلى وجه الخصوص، قدم رؤية للسياسات المتعلقة بالتعليم، والصحة، وتوظيف الشباب والتدريب المهني، والبيئة وتغير المناخ، والتعدين والطاقة، والرياضة، والثقافة، والفنون، والشباب ذوي الإعاقة، والدور القيادي للشباب في الحياة السياسية والمدنية، وتنظيم المشاريع التجارية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطوير الهياكل الأساسية، والمياه والمرافق الصحية، ومكافحة الفساد. ومن بين الإنجازات التي حققتها حركة الشباب، أشار السيد كاجولويكا إلى الدعوة الناجحة إلى تخفيض رسوم الترشيح بنسبة 30 في المائة لجميع المرشحين الشباب المشاركين في الانتخابات، وتشكيل كتلة للشباب في البرلمان، وإنشاء الرابطة الوطنية للمستشارين الشباب.

48- وعرض السيد منصور وجهات نظره بشأن المواطنة الشاملة للجنسين وأهمية الحوار الاجتماعي للتعافي بشكل أفضل وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية. وسلط الضوء على الأثر غير المتناسب على المرأة بسبب التدابير الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى احتواء الجائحة، لأن تفشي الجائحة أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية الموجودة أصلاً، مثل الطابع الذكوري للمجتمعات، والأدوار والتوقعات الاجتماعية القائمة على نوع الجنس، وقلة تمويل الشركات التي تقودها النساء وعملهن بمعدلات غير متناسبة في القطاعات الهامشية المتدنية. وأشار إلى أن النساء كنّ أكثر عرضة للعنف المنزلي وسوء المعاملة أثناء أوقات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، بينما أصبح من الصعب أيضاً على الضحايا الوصول إلى العدالة وشبكات الدعم الاجتماعي الأخرى. وأشار إلى إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030، الذي أقر فيه بأن النساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة قد تأثروا بشكل غير متناسب بالكوارث على مدى العقد 2005–2015، وتناول نقاط الضعف والقدرات مع التطرق للشواغل الهامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي على مستوى السياسات والممارسة. ودعا إلى الاعتراف بالدور الحاسم للمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في بناء القدرة على الصمود وشجع الجهات الفاعلة السياسية على إعطاء الأولوية لمشاركة جميع أصحاب المصلحة مشاركة حقيقية في عملية صنع السياسات.

49- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، سلط المشاركون الضوء على الدور الهام للتماسك الاجتماعي في بناء مجتمعات سليمة وقادرة على الصمود، وبحثوا مختلف العوامل التي تسهم في تعزيز المجتمعات، مثل وسائط الإعلام المستقلة التي تعمل بشفافية ومصداقية، على أساس الإعمال الكامل لحرية التعبير وتكوين الجمعيات؛ والمشاركة الحقيقية للفئات الضعيفة، بما في ذلك الشعوب الأصلية، في صنع القرار؛ ودعم لغات الأقليات؛ ووضع إطار قانوني قوي لاحتواء التطرف وخطاب الكراهية، لا سيما عن طريق التعليم الشامل ومحو الأمية الرقمية ودعم الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس؛ والتركيز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتضامن الاجتماعي اللازم للمساواة في التمتع بتلك الحقوق.

50- وسلط العديد من المتكلمين الضوء على الدور الأساسي للمجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي، بما في ذلك عن طريق مساعدة المجتمعات المحلية على معرفة التحديات العامة ومواجهتها، والربط بين الحكومة والمواطنين، وبذل الجهود من أجل القيادة الرشيدة، وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية،

وضمان مشاركة الفئات الأضعف مشاركة قوية، ولا سيما في المناطق النائية. ولوحظ أن وجود مجتمع مدني سليم أمر أساسي لتعزيز سيادة القانون والإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ومكافحة الاستبعاد والتمييز.

51- وأكد بعض المشاركين أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار لضمان تحقيق التماسك الاجتماعي، مشيرين إلى أن التفاوتات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة كان لها تأثير طويل الأمد على التنمية الاقتصادية للنساء والفتيات، وينبغي إخضاعها للتحليل بغية توجيه أساليب الوقاية الفعالة في المستقبل. وأعرب بعض المشاركين عن تأييدهم القوي لدور مشاركة الشباب في توطيد الديمقراطية وفي تيسير إحداث التغييرات السياسية والاجتماعية الرئيسية.

52- ورداً على الأسئلة التي طرحت، شدد أعضاء فريق المناقشة على أهمية العمل على تحقيق التماسك الاجتماعي قبل نشوب الصراعات أو الأزمات المحتملة. وسُلط الضوء أيضاً على دور وسائط الإعلام، ولا سيما وسائط الإعلام الإلكترونية، في الاستقطاب وتشظي المجتمعات. وأُشير إلى أن نشر أفضل الممارسات لتنظيم الفضاء الالكتروني بطريقة ديمقراطية وشاملة لا يقل أهمية عن تصدير التكنولوجيات. وذُكر أن أهمية الحيز المدني الآمن، الخالي من المضايقات أو الاعتداءات أو حملات الكراهية عبر الإنترنت أو خارجه، هي وسيلة لزيادة التماسك الاجتماعي ومصداقية المؤسسات الديمقراطية.

باء- التوصيات

53- ينبغي للدول أن تركز على تعزيز التماسك الاجتماعي كتدبير وقائي، قبل وقوع النزاعات أو الأزمات المحتملة. وعلى الرغم من أهمية التماسك الاجتماعي، ينبغي ألا ينظر إليه على أنه يحل محل الدولة أو يؤدي إلى تخلي الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية. ويعد قبول التعددية شرطاً أساسياً للتماسك الاجتماعي؛ لذلك ينبغي للدول أن تعطي الأولوية للقضاء على أوجه عدم المساواة، التي تتسبب في التشظي والاستقطاب في المجتمع.

54- وينبغي للدول أن تعترف بالمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كشركاء رئيسيين في صون حقوق الإنسان على أساس يومي، ولا سيما في أوقات الأزمات. ومن أجل تحقيق تقدم في هذا المجال، ينبغي للدول أن تعزز إطارها المعياري وسياساتها الوطنية لضمان حيز مدني آمن وتمكيني وللتصدي لجميع التهديدات والاعتداءات التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي تتعامل مع قضايا حساسة مثل الهجرة وحماية البيئة وحقوق المرأة وحقوق الأقليات القومية وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وينبغي للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تعمل معاً لدعم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

55- وينبغي للدول أن تزيد من جهودها الرامية إلى مكافحة الفقر والتهميش الاقتصادي بين الشباب وأن تعزز الموارد والدعم التقني لمنظمات الشباب وحركاتهم.

56- وينبغي للدول أن تكفل التمثيل الحقيقي للشباب في محافل صنع القرار. وتشمل الأدوات المحددة في هذا الصدد تخفيض سن التصويت، ومواءمة سن الأهلية للترشح للمناصب مع سن الاقتراع، وزيادة تمثيل الشباب في هياكل الحوكمة الرسمية، مثل مجالس الشباب والمجالس الاستشارية المتعلقة بالمناخ ولجان الميزانية وما إلى ذلك.

57- وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التعاون مع الدول الأعضاء على تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب التي تعتبر أساسية في الاستجابة لاحتياجات الشباب الخاصة بكل بلد، وأن تعزز

الحوار بين الأجيال بشأن قضايا الشباب عن طريق مختلف منابر التعاون على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

58- **وينبغي للأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، مثل المقرر الخاص المعني بالشباب، إنشاء ولايات رصد تركز على حالة ورفاه الشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان من الشباب، لزيادة استجابة الدولة لاحتياجات الشباب ومساءلتها عنها.**

59- **وينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها مواصلة تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني الشبابية على الصعيد المحلي عن طريق برامج تدريبية محددة الهدف.**

60- **وتعد المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي من الأمور الحاسمة لبناء القدرة على الصمود تأهباً للأزمات المستقبلية. ومن أجل ضمان إدماج الاعتبارات الجنسانية في وضع السياسات واستراتيجيات التعافي، ينبغي للدول أن تجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس و/أو النوع الاجتماعي لضمان أن تسترشد الاستجابات السريعة واستراتيجيات التعافي بأفضل الأدلة المتاحة.**

61- **وينبغي للدول أن تكفل وجود الخبرة الجنسانية في هياكل صنع القرار في حالات الطوارئ والتعافي من أجل تحقيق نتائج أفضل في مجال السياسات. ومن التدابير الأساسية أيضاً لكفالة وضع سياسات تراعي الفوارق الجنسانية، توفير القدرة التقنية والمالية الكافية والمتسقة، وتوافر الوعي والمعرفة على المستويات المهمة لصنع القرار والتخطيط والتنفيذ، والسياسات الداعمة، وفعالية الآليات المؤسسية وتنسيقها.**

سادساً- تعزيز الضمانات للتصدي للأزمات المستقبلية: أمثلة ملهمة من أجل دفع عجلة التغيير

ألف- المناقشة

62- أثناء مناقشة البند 5 من جدول الأعمال، تألف أعضاء فريق المناقشة من رودريغو أوبريمني، الأستاذ الفخري في جامعة كولومبيا الوطنية، والمؤسس والباحث الأقدم في منظمة دوجوستيسيا للبحوث والدعوة، وعضو لجنة الحقوقيين الدولية، وعضو لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وكلوديا شواليز، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشبكة الديمقراطية "DemocracyNext"، والمديرة السابقة لمعهد المشاركة المبتكرة للمواطنين التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ ونيغات داد، المؤسِسة لمؤسَسة الحقوق الرقمية، وعضوة لجنة المعلومات والديمقراطية وعضوة مجلس مراقبة شبكة ميتا؛ وكبيرة مستشاري الدعوة في منظمة "STOPAIDS"، ومديرة مشروع مبادرة المجتمع المدني لتسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد (ACT-A)، كورتيناي هاو.

63- وركزت حلقة النقاش على أدوات محددة وأفضل الممارسات والمبادرات الجديدة الرامية إلى تعزيز الضمانات الديمقراطية، مع تحسين التأهب للأزمات في المستقبل. وقيّم المشاركون في حلقة النقاش فوائد ومخاطر التحول الرقمي المتسارع بالنسبة للديمقراطيات وناقشوا أفضل الممارسات المتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما تناولت المناقشة سبل تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية من أجل تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

64- وحلل السيد أوبريمنى سبل تعزيز حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسيادة القانون بغية معالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الآخذة في الاتساع والتصرفات الاستبدادية الناجمة عن الجائحة.

وشدد على محورية صون حقوق الإنسان وسيادة القانون في الأوقات المضطربة وحالات الطوارئ، لأن الكرامة الإنسانية لأضعف الأفراد والجماعات تصبح أكثر تعرضاً للخطر وتكون مخاطر انهيار الديمقراطية أكبر. ومضى قائلاً إن البلدان التي أخذت حقوق الإنسان وسيادة القانون مأخذ الجد أثناء الجائحة حققت نتائج أفضل في إدارة الأزمة وحافظت على الحوكمة الديمقراطية وعززتها ووطدتها. ويمكن تبرير استخدام سلطات الطوارئ عندما تكون هناك تهديدات كبيرة للمجتمع؛ ومع ذلك، فإن مثل هذه التدابير يمكن أن تكون مؤقتة ومتناسبة، وإلا فإنها قد تؤدي إلى تعزيز الاستبداد. ويلزم أيضاً إعطاء الأولوية لمبادئ الشفافية وحرية الوصول إلى المعلومات والوصول إلى العدالة في حالات الطوارئ حتى يكون المواطنون على علم تام بأسباب القرارات التي يحتمل أن تحد من حقوق الإنسان المكفولة لهم. وأشار إلى أن التفاوتات الشديدة لا تتفق مع صون الديمقراطية وأنه ينبغي النظر إلى جميع حقوق الإنسان على أنها مترابطة وغير قابلة للتجزئة.

65- وقدمت السيدة شواليز أفكارها بشأن المشاركة المبتكرة للمواطنين والمؤسسات الديمقراطية الجديدة. وشككت في الدور التقليدي للانتخابات بوصفها الأساس الوحيد لتشكيل مؤسسات ديمقراطية، وأشارت إلى طبيعتها المتمثلة في التركيز على الأمد القصير والاستقطاب. وناقشت ممارسات نقل السلطة السياسية والتشريعية إلى الناس العاديين، مثل الممارسة الديمقراطية المتمثلة في اختيار المجالس بالقرعة بدلاً من الانتخاب[5]. وقد أظهرت نتائج تحليلها لأكثر من 600 مثال لمجالس المواطنين في جميع أنحاء العالم أن المبادئ الديمقراطية للمشاركة والتمثيل عن طريق القرعة والمداولات ليست جديدة، وأن فكرة قيام الديمقراطية على المداولات وأنها تنطوي على المساواة في الحقوق والسلطة هي فكرة منتشرة على نطاق واسع وتقع في صميم الممارسات الديمقراطية في مجتمعات السكان الأصليين والعديد من الثقافات غير الغربية. ومن الأمثلة الأوروبية الحديثة على الممارسات الديمقراطية التداولية اتفاقية المواطنين الفرنسيين بشأن المناخ، ومجالس المواطنين في أيرلندا، ومجلس المواطنين في أوستبلجين، ومنتدى الجالية الناطقة بالألمانية في بلجيكا، ومجلس مواطني باريس، ومجلس المواطنين المعني بتغير المناخ في منطقة بروكسل.

66- وناقشت السيدة داد التحول الرقمي المتسارع وفوائده ومخاطره على الديمقراطيات. وأشارت إلى أن الحيز الالكتروني والتكنولوجيات يوفران حافزاً غير مسبوق للتواصل والتحاور على الصعيد العالمي ولديهما القدرة على التثقيف والتوحيد والتعبئة، فضلاً عن توسيع المشاركة والخطاب الديمقراطيين. ومع ذلك، فإن التحول الرقمي يحمل في طياته مخاطر استبعاد السكان المهمشين، والفجوة الرقمية بين الجنسين والعنف الجنساني عبر الإنترنت، وتعزيز التضليل الإعلامي والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية وغير ذلك من العوامل التي تهدد الأسس الديمقراطية عن طريق الرقابة التي تقوض حرية التعبير، وترهيب الصحفيين والناشطين والمعارضين السياسيين. وغياب المساءلة والشفافية في تنظيم الفضاء الرقمي ترك للشركات الخاصة قرارات مهمة تؤثر على حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية. وكمثال على الممارسات التي تهدف إلى التصدي لهذا التهديد، عرضت السيدة داد تجربة عضويتها في مجلس الرقابة على شبكة ميتا. وتعمل هيئة المساءلة هذه على أساس الإطار الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتوفر رقابة مستقلة على المحتوى، وتصدر أحكاماً ملزمة وتوصيات في مجال السياسة العامة بشأن بعض القضايا الأكثر تعقيداً وتحدياً، تتراوح من خطاب الكراهية إلى التنمر والتحرش وحماية الأقليات والضعفاء من المستخدمين والمجموعات.

67- وركزت السيدة هاو على تعزيز مبادئ حقوق الإنسان في المعاهدة الدولية المرتقبة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب لها، التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، ولا سيما مطالب المجتمع المدني

(5) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "مبادئ الممارسة الجيدة للعمليات التداولية لصنع القرارات العامة".

وتوقعاته والقيود التي يواجهها أثناء عملية التفاوض. وأشارت إلى أن من المهم أن يعزز مشروع المعاهدة ويكمّل الالتزامات القائمة في القانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بالصحة على الصعيد العالمي، ولا سيما بضمان أن تكون تدابير التأهب للجوائح والتصدي لها ضرورية ومحددة زمنياً، وألا تنطوي على تمييز وأن تمتثل لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي للمعاهدة أن تؤكد من جديد التزامات الدول فيما يتعلق بالحق في الصحة وأن تكفل توفير المنتجات والخدمات الصحية في الوقت المناسب، وإتاحتها للجميع بأسعار معقولة. وبما أن التكنولوجيات الرقمية أصبحت محورية بشكل متزايد للتأهب للأوبئة، فينبغي أن تعزز المعاهدة اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان يؤكد التزامات الدول بتحقيق الاستفادة القصوى من المنافع والتخفيف من المخاطر مثل اختراق البيانات، والمراقبة التدخلية، والتحيز والتمييز، وعدم المساواة في الوصول. ودعت إلى المشاركة الكاملة والهادفة للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية في وضع المعاهدة والتفاوض بشأنها، وكذلك في تصميم آليات المساءلة في المستقبل. فهذه المشاركة ضرورية لضمان أن تكون المعاهدة ملائمة للغرض ومنصفة جنسانياً وقائمة على حقوق الإنسان.

68- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، أقر العديد من المشاركين بأهمية دور التضامن والتعاون الدوليين في منع حدوث أزمات مماثلة في المستقبل، لا سيما من حيث مكافحة الفقر والبطالة، وتقديم الدعم للفئات الضعيفة، وتعزيز مشاركة هذه الفئات في صنع القرار. والتعاون الدولي ضروري أيضاً لمكافحة الفساد على جميع المستويات. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى بمفرده للتحديات الهائلة التي تفرضها أزمة عابرة للحدود. ولذلك يلزم مراعاة الإنصاف والعدالة بوصفهما المبدأين الرئيسيين للتعاون بين الدول. وقالت إن تحقيق الضمانات ضد الأزمات في المستقبل لا تتحقق عن طريق مؤسسات وطنية أقوى والثقة في الحكومة على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضاً عن طريق مؤسسات مالية دولية أكثر استجابة. وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم والتعاون الدوليين لمعالجة النقص في مواردها. ومن الضروري أن تكون الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الصمود الجماعي والتأهب قائمة على حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك عن طريق معاهدة دولية جديدة بشأن الجوائح.

69- ولاحظ المشاركون أن إدماج التكنولوجيات الرقمية قد عزز الديمقراطية عن طريق زيادة مشاركة المواطنين في النقاش العام واعتماد خدمات إلكترونية أكثر شفافية، ولكنه كشف أيضاً عن تهديدات للديمقراطية. ويلزم دعم التكنولوجيات الجديدة حيثما يمكن أن تسهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك عن طريق سد الفجوات الرقمية، وجعل مشاركة الجمهور أكثر فعالية، وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات العامة والتعليم، وتيسير توثيق الانتهاكات والتجاوزات، ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان على الإنترنت. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة إلى حماية فعالة ضد إساءة استخدام التكنولوجيات عن طريق التضليل الإعلامي ونشر خطاب الكراهية وانتهاك الحق في الخصوصية والترهيب والمضايقة عبر الإنترنت وإساءة استخدام المراقبة، على سبيل المثال، مما يحد من حرية التعبير ويقلل الحيز المتاح للمجتمع المدني. وأعرب بعض المشاركين عن قلقهم من استبدال العملية البشرية لصنع القرارات الرشيدة في العديد من المجالات بالبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي استناداً إلى خوارزميات غير خاضعة للرقابة.

70- وشدد المشاركون على ضرورة الاعتراف بالتحديات التي تفرضها الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي والتصدي لها، بما يتماشى مع التعليق العام رقم 25(2020) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما تلك المتعلقة بالاستخدام غير الشفاف لتقنيات المراقبة أو سن تشريعات تحد بشكل غير متناسب من حرية التعبير بحجة التصدي للتضليل الإعلامي، فضلاً عن توفير التدريب للقضاة والمحامين ووكالات إنفاذ القانون في مجال تفسير تلك القوانين واللوائح. وكرروا الإعراب عن شواغلهم

فيما يتعلق باستمرار أزمة الديمقراطية، التي تتطلب نهجاً ابتكارياً، بما في ذلك بناء وتمكين مؤسسات ديمقراطية حقيقية عقب الانتخابات، واعتماد تدابير جوهرية لإزالة بعض الحواجز التي تعوق المشاركة.

باء- التوصيات

71- **ينبغي للدول أن تضمن الوصول إلى المعلومات العلمية؛ وينبغي أن تستند السياسات العامة إلى الأدلة العلمية، وإتاحة الوصول إلى فوائد العلم، بما في ذلك اللقاحات، على قدم المساواة ودون تمييز.**

72- **ومن أجل التصدي لأزمة الديمقراطية العالمية على الصعيدين الوطني والمحلي، يمكن للدول أن تنظر في اعتماد ممارسات ديمقراطية مبتكرة تنقل السلطة السياسية والتشريعية إلى الناس العاديين.**

73- **وينبغي للدول أن تدرك فوائد ومخاطر الرقمنة المتسارعة في جميع مجالات الحياة. وينبغي لها أن تعطي الأولوية لاستخدام التكنولوجيات الجديدة لدعم الحوكمة الديمقراطية الفعالة التي تهدف إلى تحقيق التعافي المستدام من الجائحة والاستفادة من الإمكانات الهائلة للتكنولوجيات الرقمية لجعل الحكومات أكثر شفافية وشمولاً وخضوعاً للمساءلة.**

74- **وينبغي للدول أن تضع اللوائح التنظيمية للإنترنت على أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يلعب دورا أساسياً في تحقيق التوازن الصحيح بين حرية التعبير وحقوق الإنسان الأخرى، ولا سيما أثناء النزاعات والأزمات. ويجب إيلاء اهتمام خاص لعلاقة منصات وسائل التواصل الاجتماعي بوكالات إنفاذ القانون، الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى مفاقمة الممارسات الحكومية المسيئة أو التمييزية. ويجب أن تكون هذه العلاقة شفافة تماماً لأن الرقابة المفرطة أو غير المبررة قد تسهم في تهيئة المناخ للتضليل الإعلامي.**

75- **ولدى وضع المعايير الديمقراطية بشأن استخدام التقنيات ووسائل التواصل الاجتماعي، ينبغي للدول أن تضمن مساءلة الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة وأن تنظر في اعتماد نهج متعدد أصحاب المصلحة يشمل المجتمع المدني، الذي ينبغي تمكينه من المشاركة في هذا العمل.**

76- **ويجب على المجتمع الدولي النظر في اعتماد إعلان بشأن الحقوق الرقمية قد يعطي الأولوية للالتزامات المتعلقة بالحريات على الإنترنت والتزامات الدول بدعم هذه الحريات عن طريق آليات المساءلة والشفافية والتشاور الشامل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المجتمع المدني.**

77- **وفي سياق المداولات بشأن مشروع المعاهدة المتعلقة بالتأهب للجوائح، ينبغي أن يكفل المجتمع الدولي مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وفعالة، لا سيما تلك التي عادة ما تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً، بما في ذلك عن طريق إتاحة الوصول إلى جلسات الاستماع العامة من خلال عملية اعتماد شفافة وعادلة، فضلاً عن إتاحة الوصول إلى جميع الوثائق والمنشورات ذات الصلة المتعلقة بعملية المفاوضات. ويجب أن يتضمن هيكل الإدارة المتوخى في مشروع المعاهدة المشاركة الكاملة لهذه الجهات في تنفيذ المعاهدة. وينبغي أن يسترشد مشروع المعاهدة بنهج قائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتراف بالإنصاف كمبدأ أساسي ومؤشر ونتيجة للتأهب للجوائح والتصدي لها.**

سابعاً- المناقشات المركزة

78- عُقدت المناقشة المركزة الأولى، بشأن حالة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم في سياق ما بعد الجائحة، أثناء الاجتماع الثاني للمنتدى، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وقدم العرض الرئيسي

ستافان إنغيمار ليندبرغ، الأستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة غوتنبرغ بالسويد، والمدير المؤسس لمعهد أنماط الديمقراطية، والباحث الرئيسي في مشروع أنماط الديمقراطية.

79- وعرض السيد ليندبرغ ملاحظاته بشأن تراجع الديمقراطية المتمثل في الاستبداد، وهو العملية المعاكسة للتحول الديمقراطي، استناداً إلى أدلة جمعها معهد أنماط الديمقراطية تتألف من 500 مؤشر للديمقراطية، وجرى قياسها في جميع بلدان العالم من عام 1900 حتى الوقت الحاضر، وتولى جمعها 700 3 خبير من أكثر من 180 بلداً[6]. وحددت مجموعة البيانات التي وضعها المعهد أربعة أنواع من الأنظمة: (أ) الديمقراطية الليبرالية؛ (ب) الديمقراطية الانتخابية؛ (ج) الاستبداد الانتخابي؛ و(د) الدكتاتورية. واستناداً إلى مجموعة البيانات، كان من الممكن استنتاج أن مستوى الديمقراطية الذي يتمتع به المواطن العادي على الصعيد العالمي في عام 2021 قد انخفض إلى مستويات عام 1989، بعد أن تراجع على مدى 10 إلى 15 عاماً الماضية، في حين كانت الديكتاتوريات في ازدياد: 70 في المائة من سكان العالم، أي 5,4 مليار شخص، يعيشون في ظل أنظمة من هذا القبيل. ومن الممكن أيضاً ملاحظة تغير طبيعة الاستبداد، الذي يتسم بالاستقطاب الضار، وهو مصطلح يطلق على الخطاب القومي الذي يصنف المعارضين السياسيين على أنهم أعداء للدولة ويبرر بالتالي القيود المفروضة على حقوقهم وحرياتهم. وعادة ما يتماشى تزايد مستوى الاستقطاب مع زيادة استخدام التضليل الإعلامي والمعلومات المضللة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وشدد السيد ليندبرغ على أهمية التصدي لعملية الاستبداد وسلط الضوء على أهمية القيم الديمقراطية استناداً إلى مجموعة البيانات الصادرة عن معهد أنماط الديمقراطية بالاقتران مع مجموعات الأدلة التجريبية الأخرى. فعلى سبيل المثال، تحقق البلدان المصنفة على أنها ديمقراطيات نمواً اقتصادياً أعلى وتتجنب الوقوع في أسوأ الأزمات الاقتصادية؛ كما أنها تنفق أكثر بكثير على أنظمة الحماية الاجتماعية التي تفيد الفئات الفقيرة والمهمشة. وفي الديمقراطيات، يُنفق المزيد على الحماية الصحية والنظم الصحية بطريقة تزيد من العمر المتوقع وتقلل من وفيات المواليد. وأخيراً، تلتزم الديمقراطيات بشكل أقوى باستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ وتنفيذها.

80- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، كرر المشاركون التأكيد على أهمية تعزيز القيم المشتركة للعدالة والتنمية والحرية والديمقراطية واحترام مختلف الحضارات، واستكشفوا العلاقة بين إرساء الديمقراطية والنزاع العسكري، ونظروا في الكيفية التي يمكن بها للديمقراطيات الليبرالية أن تمنع الدول من نشر المعلومات المضللة في الخارج.

81- وعُقدت المناقشة المركزة الثانية، بشأن تنفيذ توصيات الدورات السابقة للمنتدى، في إطار الاجتماع الثالث للمنتدى، في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وقدم العروض الرئيسية كل من مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، جاياثما ويكراماناياكي؛ ومدير برنامج حقوق الإنسان في الاتحاد البرلماني الدولي، روجير هويزينغا؛ والمراقب الدائم للمنظمة الدولية لقانون التنمية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، مارك كاساير.

82- وأطلعت السيدة ويكراماناياكي المشاركين على عمل مكتبها في تنفيذ توصيات الدورة الأولى للمنتدى، التي عقدت في عام 2016 وركزت على دور الشباب في صنع القرارات العامة[7]. ولاحظت أنه بالمقارنة مع عام 2016، لم يعد من الممكن التشكيك في مشاركة الشباب: فللشباب حق غير قابل للتصرف في أن يكونوا ممثلين عند اعتماد القوانين والتفاوض بشأن الميزانيات ومساءلة الحكومات. واستبعادهم من هذه العمليات يشكل انتهاكاً لحقهم في المشاركة في الشؤون العامة ويقوض المساهمات

(6) انظر https://www.v-dem.net/data/the-v-dem-dataset/.

(7) انظر A/HRC/34/46.

القيمة التي يقدمونها لفائدة جميع الناس في الوقت الحاضر والأجيال المقبلة. ومنذ الدورة الأولى للمنتدى، تطور إلى حد كبير الاعتراف السياسي بمشاركة الشباب المتزايدة والهادفة والاستثمار فيها. وشددت على أنه على الرغم من المبادرات الإيجابية والتقدم المحرز، لا يزال الشباب يواجهون العديد من التحديات المتشعبة، وأن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم العديد من حالات انعدام الأمن القائمة في مجال حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، ساهم نقص تمثيل الشباب في البرلمانات في خيبة أملهم في مجال السياسة وشعورهم بعدم الثقة تجاه المؤسسات الرسمية والنظم السياسية. وتحدثت عن بعض المبادرات الأخيرة التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في آليات الأمم المتحدة[8]، وكفالة حيز رقمي آمن للشباب بشكل عام[9] ولنشطاء حقوق الإنسان بشكل خاص[10]، وإدانة حالات الاحتجاز التعسفي والمحاكمات غير العادلة ووحشية الشرطة ومضايقة الشباب المشاركين في الاحتجاجات السلمية[11]، وتسهيل مشاركة الشباب في عمليات السلام[12]، وتطوير التعليم[13] والدعوة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[14].

83- وأطلع السيد هويزينغا المشاركين على التقدم المحرز منذ الدورة الثانية للمنتدى، التي عقدت في عام 2018 وركزت على دور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون[15]. ولاحظ، بالإشارة إلى *التقرير العالمي للبرلمانات لعام 2022*[16]، أن تأثير جائحة كوفيد-19 كان حافزاً للتغيير: فقد أفاد 87 في المائة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأنها زادت من قدرتها على الصمود وأن التكنولوجيات الرقمية اكتسبت أهمية ويُنظر إليها على أنها استراتيجية لمستقبل عملها. وفيما يتعلق بمسألة تعامل البرلمانات مع الجمهور، أشار إلى أن جلسات اللجان، بما في ذلك الجلسات التي تعقد مع المجتمعات المحلية، هي الشكل الأكثر انتشاراً ورسوخاً لاستشارة الجمهور من أجل التوصل إلى الأدلة التي تدعم العمل البرلماني والتشريعات. وقال إن إنشاء لجان برلمانية مكرسة لحقوق الإنسان يشكل أداة هامة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان من خلال العملية البرلمانية. ومنذ عام 2019، تضاعف عدد هذه اللجان في البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى إحراز تقدم بطيء ولكنه مطرد في ضمان تمثيل المرأة في البرلمانات: فقد ارتفعت النسبة إلى 26,4 في المائة. ويعزى هذا التقدم إلى حد كبير إلى تحديد الحصص؛ غير أن فعالية هذه الحصص تستوجب وضوحها وتحديدها بشكل جيد ودعمها عن طريق آليات إنفاذ، وأن ينظر إليها على أنها الحد الأدنى المطلوب لمشاركة المرأة، وليس الحد الأقصى. وأوضح أن حماية البرلمانيات من الأعمال الانتقامية والتخويف تكتسي أهمية حيوية لتحقيق

(8) استراتيجية الأمم المتحدة للشباب.

(9) مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، *إذا اختفيت: تقرير عالمي عن حماية الشباب في الفضاء المدني* (2021).

(10) مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، "البقاء في أمان مع استخدام منصة تويتر: قائمة مرجعية للناشطين الشباب – إرشادات بشأن السلامة الرقمية وحماية الشباب على الإنترنت" (تموز/يوليه 2022).

(11) بيان مشترك صادر عن مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً فيما يتعلق بالتصعيد العنيف الأخير أثناء الاحتجاجات التي يقودها الشباب في جميع أنحاء العالم (30 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

(12) التحالف العالمي للشباب والسلام والأمن، *تنفيذ برنامج عمل الشباب والسلام والأمن على المستوى القطري: دليل للموظفين العموميين* (نيويورك، مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، 2022)؛ والتحالف العالمي للشباب والسلام والأمن، "نحن في هذا معاً: تفعيل خطة عمل استراتيجية مدتها خمس سنوات لعمليات السلام الشاملة للشباب" (2022).

(13) إعلان الشباب بشأن تطوير التعليم.

(14) انظر https://www.un.org/youthenvoy/about-the-young-leaders-for-the-sdgs/.

(15) انظر A/HRC/40/65.

(16) الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *التقرير البرلماني العالمي لعام 2022: المشاركة العامة في عمل البرلمان* (الاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، 2022).

التكافؤ الحقيقي بين الجنسين. وشدد على الدور الأساسي للبرلمانات في التعامل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل. وتتضمن التوجيهات المتعلقة بإعداد التقارير الوطنية الآن شرطاً محدداً يتمثل في أن تدرج الدول تفاصيل عن المشاركة البرلمانية في إعداد التقارير وفي تنفيذ التوصيات السابقة. واعترفت بعض هيئات المعاهدات أيضاً بأهمية إشراك البرلمانات في عملها وقدمت طلبات محددة بشأن مشاركة البرلمانات في صياغة ملاحظاتها الختامية[17].

84- وسلط السيد كاساير الضوء على الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الدورة الثالثة للمنتدى، التي عقدت في عام 2021 وركزت على المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع بوصفها عنصراً ضرورياً للديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان[18]. وشدد على الحاجة الماسة إلى إعطاء الأولوية لسيادة القانون والوصول إلى العدالة، بدءاً بتوفير التمويل الوطني الكافي، ودعا الدول إلى إدراج هذا الموضوع في أكبر عدد ممكن من الصكوك الدولية. والآليات القوية فيما يتعلق بسيادة القانون، بما في ذلك الوصول إلى العدالة، هي أدوات رئيسية لمنع نشوب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والتشرد. وتناول بعض المبادرات الأخيرة الرامية إلى تسليط الضوء على سيادة القانون والمهن القانونية في المحافل الدولية، مثل قرار مجلس حقوق الإنسان 5/50 بشأن استقلال السلطة القضائية ونزاهتها، والشراكة بين المنظمة الدولية لقانون التنمية والحكومات ومنظمات المجتمع المدني من أجل دعم تعزيز مؤسسات العدالة، بما في ذلك عن طريق الجهود الرامية لمكافحة الفساد. وسلط الضوء على بعض المبادرات الأخيرة الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة والتمييز والتهميش في الوصول إلى العدالة التي أسهمت، على وجه الخصوص، في إرساء عدالة تركز على الناس[19] وفي العدالة المناخية[20]، وركزت على الجوانب الجنسانية للوصول إلى العدالة.[21] وأوصى بأن تعزز الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات بشأن بعض الاستنتاجات المحددة للدورة الثالثة للمنتدى، وأن تدرج في قرارات مجلس حقوق الإنسان صياغات داعمة للوصول إلى العدالة وسيادة القانون وحماية المحامين والعاملين في مجال القانون، وأن تعزز مبادرات مكافحة الفساد، وتزيد مشاركة الجهات الفاعلة المهمشة في المناقشات المتعلقة بسيادة القانون والوصول إلى العدالة، وتسلط الضوء على الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وتعزز الروابط بين آليات العدالة الرسمية ونظم العدالة العرفية وغير الرسمية، وتواصل الجهود الرامية إلى تحديد سبل سد الفجوة الرقمية وضمان أن تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى تعزيز الوصول إلى العدالة وعدم تقويض حقوق الناس.

ثامناً- استنتاجات

85- أشارت رئيسة الدورة الرابعة، في ملاحظاتها الختامية، إلى النقاط الرئيسية الناشئة عن المناقشات، التي يمكن أن تكون بمثابة قوة دافعة لاتخاذ مزيد من الإجراءات. ولاحظت، كاستنتاج

(17) انظر، على سبيل المثال، البيان المشترك بشأن دور البرلمانات في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين الصادر عن لجنة حقوق الطفل والاتحاد البرلماني الدولي (2022).

(18) انظر A/HRC/49/80.

(19) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *إطار ومبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الممارسات الجيدة للعدالة التي تركز على الناس* (باريس، 2021)؛ والمنظمة الدولية لقانون التنمية، "الخطة الاستراتيجية 2021-2024" (روما، 2020). انظر أيضاً A/77/162.

(20) المنظمة الدولية لقانون التنمية، "العدالة المناخية للنساء والفتيات: نهج سيادة القانون للعمل المناخي النسوي" (روما، 2022). انظر أيضاً A/HRC/50/57.

(21) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، منبر العدل بين الجنسين.

رئيسي، أن الوقت ليس مناسباً لتقييد الديمقراطية. بل على العكس من ذلك، رأت أن تعزيز الديمقراطية أمر أساسي للتعافي المستدام من الأزمات ولزيادة القدرة على الصمود في مواجهة حالات الطوارئ الحالية والمستقبلية مثل جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ. ويعني التعافي المستدام الوصول أولاً إلى أكثر الفئات تهميشاً. وأشارت إلى ضمان إشراك الأشخاص المهمشين والأضعف في جميع مراحل تصميم السياسات وتنفيذها.

86- وشددت الرئيسة على أن تعددية الأطراف لا تزال النهج الأساسي للتعافي المستدام من الأزمات العالمية. ويتيح المنتدى وغيره من محافل الأمم المتحدة حيزا هاما لتعزيز التضامن الديمقراطي عن طريق إجراءات متعددة الأطراف.

87- وسلطت الرئيسة الضوء على مزايا زيادة الرقمنة ومخاطرها. فهناك حاجة إلى مزيد من الشفافية والشمول فيما يتعلق بالرقمنة في جميع مجالات الحياة العامة. وثمة حاجة أيضاً إلى سد الفجوات الرقمية وضمان أن تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى تعزيز حقوق الناس وعدم تقييدها.

88- وفي سياق تلخيص الملاحظات التي أبداها العديد من المتكلمين أثناء المنتدى، شددت الرئيسة على الحاجة الملحة إلى نقل الشباب من هامش الحوار الديمقراطي إلى مركزه. فعدم تمثيل الشباب في السياسة يسهم في انعدام الثقة في الحكومة في وقت تشتد فيه الحاجة إلى ذلك. فقد أظهرت أمثلة من جميع أنحاء العالم أن الشباب يهتمون بالشأن السياسي. ففي الواقع، يتولى الشباب زمام المبادرة ويحرصون على المشاركة بطريقة هادفة وإسماع صوتهم. ويجب إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب وتيسيرها واستدامتها. وأشارت إلى أن الدور المركزي للمرأة والحيز المدني في التعافي المستدام كان ضمن القضايا الشاملة الرئيسية التي أثيرت أثناء المنتدى، وذكرت أن وجود بيئة شاملة وآمنة وتمكينية للمرأة وللجهات الفاعلة في المجتمع المدني أمر أساسي لممارسة الحريات العامة.

89- وفي الختام، أعربت الرئيسة عن ضرورة التركيز على التماسك الاجتماعي بعد الأزمة، والذي يبدو أنه أفضل طريقة للتأهب لحالات الطوارئ في المستقبل وللحد من احتمال ظهور الاستبداد أو تعزيزه. وقالت إن التماسك الاجتماعي يتمثل جزئياً في تجديد العقد الاجتماعي القائم على القضاء على أوجه عدم المساواة. فثمة صلة مباشرة بين وجود سياسات اجتماعية قوية وديمقراطيات أقوى، في حين أن إخفاق الديمقراطية في تحقيق تحول اقتصادي يشكل تهديداً للديمقراطية نفسها. ومن أجل حماية الديمقراطية، يجب أن تصبح سيادة القانون والوصول إلى العدالة من الأوليات ويلزم دعمها، بما في ذلك عن طريق التمويل الوطني والمساعدة الإنسانية الدولية.